

رسالة مؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل
الدائم لجنوب السودان لدى الأمم المتحدة

جريمة قتل سلطان قبائل الدينكا نفوك في أبيي

١ - ترغب جمهورية جنوب السودان في توجيه نظر مجلس الأمن إلى أن جريمة القتل العمد التي راح ضحيتها كوال دينق كوال، سلطان قبائل الدينكا نفوك، والتي قامت بها عناصر من قبيلة المسيرية العربية السودانية في أبيي يوم ٥ أيار/مايو ٢٠١٣، تشكل انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن ولسائر الاتفاقات. ويشكل هذا العمل انتهاكا للقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) الذي يدعو إلى وقف الأعمال العدائية. علاوة على ذلك، يشكل مجرد وجود العناصر التي قتلت السلطان انتهاكا مباشرا للفقرة ٢٠ من اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، المتعلقة بجعل أبيي منطقة منزوعة السلاح (انظر الوثيقة S/2011/384، المرفق). وأخيرا، يمثل هذا الحدث الفظيع برمته تحديا خطيرا للولاية ومهام قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، على النحو المنصوص عليه في الفقرات ٢ (أ) و ٣ (د) و (و) من قرار مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١). ومن البديهي أن مقتل السلطان كوال، الذي وقع في المنطقة الواقعة بين بلدي دفرة وقولي في منطقة أبيي، يرقى أيضا إلى درجة المخالفة الصريحة والازدراء التام للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وقد وقع ذلك رغم أن السلطان القتل لم يكن محاربا في أي يوم من الأيام، وعند مقتله لم يكن مسلحا وكان يعتمد كليةً على قوة الأمم المتحدة الأمنية في توفير سلامته وأمنه. وقبل مقتل السلطان كوال، ظل أفراد القوة الأمنية الذين كان القتل مسافرا تحت حمايتهم يناشدون مليشيا المسيرية التي أحاطت بالقافلة لقراية خمس ساعات مستمرة لإثنائهم عن إيذاء السلطان. وفي الواقع، كان أفراد المسيرية يطالبون بتسليمهم السلطان كوال وأفراد قبائل الدينكا نفوك المرافقين له، بمن فيهم نائب رئيس لجنة الرقابة المشتركة في أبيي، ليقتلوه. ومن الجدير بالذكر أنه قبل وقوع جريمة قتل السلطان كوال، سُجل عدد من الهجمات العنيفة التي قامت بها مليشيا المسيرية



على العائدين من أفراد قبائل الدينكا نقوك وعلى ممتلكاتهم. وقد فقد عدد من المدنيين من الدينكا نقوك أرواحهم على أيدي مليشيا المسيرية، في حين فقد آخرون مواشيهم التي هبّتها تلك المليشيا نفسها بتهديد السلاح.

٢ - ويشكل عدم نزع سلاح عرب المسيرية وغيرهم من عناصر القوات النظامية التابعة للسودان في أبيي حتى الآن السبب الجذري للعنف المستمر الذي يرتكب في أبيي ضد الدينكا نقوك. وما لم يتم إخلاء أبيي من كل مظاهر الوجود المسلح غير المأذون به، وإلى أن يتم ذلك، ليس هناك أي ضمان على عدم تكرار الأحداث المأساوية التي وقعت للتو. وعواقب ذلك ستكون مدمرة. وسوف تعطل عودة مدنيي الدينكا نقوك النازحين وسينهار السلام والاستقرار في أبيي.

٣ - ومن ثم، بغية الحيلولة دون وقوع أي أحداث من هذا القبيل في المستقبل ولإبقاء السعي لإيجاد حل سلمي للنزاع في أبيي على مساره، تدعو حكومة جمهورية جنوب السودان مجلس الأمن إلى القيام بما يلي:

(أ) توجيه إدانة قاطعة لجرمة قتل السلطان كوال دينق كوال سلطان قبائل الدينكا نقوك والتعجيل باتخاذ كافة التدابير الضرورية للقبض على الجناة وتقديمهم إلى المحاكمة على هذه الجريمة النكراء؛

(ب) كفالة جعل منطقة أبيي منطقة منزوعة السلاح تماما وفقا للفقرة ٢ (أ) من قرار مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١) والفقرة ٢٠ من الاتفاق بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي، الذي أُبرم في أديس أبابا في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وسيسفر ذلك عن نزع السلاح التام لجميع العناصر المسلحة من المسيرية وكذلك لجميع الوحدات الأخرى من قوات الأمن السودانية في أبيي، شأنهم شأن أفراد قبائل الدينكا نقوك الذين لا يحملون أي أسلحة؛

(ج) إقناع جمهورية السودان بالوفاء بجميع الاتفاقات والالتزامات السابقة التي دخلت فيها طوعا فيما يتعلق بإنشاء الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في أبيي، وكذلك إجراء الاستفتاء المتفق عليه بوصفه الآلية المؤدية إلى تحديد الوضع النهائي لأبيي.

ونرجو مع التقدير البالغ التكرم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فرانسيس مادينق دينق

الممثل الدائم